

كان واسمها وخبرها دراسة بنويّة تركيبية

## The verb KAANA and her name, and her rheme Structuralism and syntactic study

د | عيسى قيزة\*

جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميله، الجزائر

a.guiza@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/08/19

تاريخ الاستلام: 2019/07/29

**ملخص:** اختلف اللغويون في (كان) تسميةً وعملاً فجعلها بعضهم فعلاً حقيقياً وجعلها آخرون غير حقيقيّ، يدخل على الجملة الاسميّة فيرفع الأول ويسمى اسمه، وينصب الثاني ويسمى خبره، وسلمها آخرون من العمل. كما تعرضوا إلى بيان حالات (كان) واسمها وخبرها مشبهين الأول بالفاعل والثاني أي الخبر بالمفعول به وقالوا إنّ هذا التشبيه هو تشبيه مجازي. لذلك انحصر هذا التشبيه في المستوى النظريّ دون المستوى التطبيقيّ متغافلين المستوى التركيبيّ الوظيفي. لذا سأحاول في هذه المقالة دراسة هذا الفعل أي (كان) دراسة تركيبية، وبيان الوظيفة التركيبية التي يشغلها كلّ من اسمه وخبره على المستوى البنيويّ، وذلك من خلال توحيد الوجهتين النظريّة والتطبيقيّة. كلمات مفتاحية: الفعل كان، اسم، خبر، بنويّ، تركيبيّ.

**Abstract:** Linguists differed on (KAANA) a naming and function, and some of them made it real and others made it unreal. It enters the nominal sentence and raises the first and calls its name, installs the second and calls its news, and robbed others of it. They were also exposed to the statement of cases (KAANA) and her name and rheme are similar to the first and the second, meaning the rheme with the object, and they said that this metaphor is a metaphor. Therefore, this analogy was confined to the theoretical level, below the applied level, neglecting the functional and structural level. So I will try in this article to study this verb, which (KAANA). it was a synthesis study and a statement of the syntactic function that both his name and his rheme occupy at the structuralism level through unification of theoretical and applied aspects.

**Keywords:** verb KAANA; name; rheme; Structuralism; syntactic.

\*المؤلف المرسل: عيسى قيزة

1-مقدمة:

شغلت (كان) وأحوالها حيزاً كبيراً في كتب النحو العربي، فجاءت دراستهم لها عامّةً. شملت كلّ الجوانب (المصطلح- العمل- المعاملة). وأهم ما ورد في دراستهم تلك أحوال اسمها وخبرها، غير أنّ ما يثير النقاش ميلهم في دراستها إلى نظريّة العامل غير مباليين بالجانب التركيبيّ الوظيفيّ لجملة (كان). وهذا ما أدى بهم إلى اختلاف رؤيتهم النظريّة والتطبيقيّة (لكان). وهو سبب كتابة هذه المقالة التي نحاول فيها دراسة أحوال اسم (كان) وخبرها دراسة تركيبية وظيفيّة، والتوفيق بين الجانبين النظريّ والتطبيقيّ.

وقبل تحديد الوظيفة التركيبية- تحديداً بنويّاً- التي يمكن أن يشغلها كلُّ من اسم (كان) وخبرها لابدّ من التّعرض إلى العناصر الآتية:

2-التسمية:

وردت عند سيبويه في >> باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول<sup>1</sup>، فيه لشيء واحد[...]. ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول<sup>2</sup>. وهي عند جلال الدّين السّيوطيّ من " نواسخ الابتداء"<sup>3</sup> وأطلق عليها اسم الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر<sup>4</sup>. أما الجرجاني فقد جاءت عنده في باب العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر<sup>5</sup>.

وفي نصّ لرضي الدّين الأسترابادي يُبيّن فيه أنّ هناك من يطلق عليها الأفعال الناقصة وهذا نصّه : >>إنّما سُمّيت ناقصة؛ لأنّها لا تتمّ بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنّها تتمّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب. وما قال بعضهم من أنّها سُمّيت ناقصة؛ لأنّها تدلُّ على الزّمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأنّ (كان) في نحو: كان زيد قائماً، يدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلُّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام؛ أي حصوله، فجيء أوّلاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عُيّن بالخبر: ذلك حاصل، فكأنّك قلت: حصل شيءٌ ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلاً ثم تخصيصه [ ... ] مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، ف(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلُّ على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان). لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق أي الكون وضعيّة، ودلالة الخبر على الزّمان المطلق عقليّة، وأما سائر الأفعال الناقصة نحو: صار، الدالُّ على الانتقال، وأصبح الدالُّ على الكون في الصبح أو الانتقال،

ومثله أخواته، وليس، الدالّ على الانتقاء، فدلالتها على حدث معين لا يدلُّ عليه الخبر: في غاية الظهور؛ فكيف تكون جميعا ناقصة بالمعنى الذي قالوه<sup>6</sup>.

كما أطلق عليها النحاة مصطلح "الناسخ" و التّوأسخ هي كلمات تدخل على الجملة الاسميّة فتدسّخ حكمها؛ أي تغير حكمها بحكم آخر<sup>7</sup>. والنّسخ مصطلحٌ فقهيٌّ يعني تغيير حكم شرعيّ بحكم شرعيّ آخر. فلما رأى النحاة أنّ هذه الكلمات تغيّر حكم المبتدأ أو الخبر سموها النّاسخ<sup>8</sup>.

بهذا نكون أمام مصطلحين "النواسخ" والأفعال الناقصة"، والأخذ بمصطلح وترك الآخر لا يعني لنا شيئا؛ لأنّ تركيزنا سينصب على العمل وبيان وظيفتي اسم كان وخبرها.

### 3- العمل :

اختلف النحاة فيما بينهم في عمل "كان" فهناك من عدّها أفعالا وهناك من عدّها حروفا، وقد صاغ ابن الأنباري هذا الاختلاف في قوله: «إن قال قائل: أي شيء كان وأخواتها؟ قيل: أفعال، وذهب بعض النحويين إلى أنّها حروفٌ وليست أفعالا؛ لأنّها لا تدلُّ على المصدر، ولو كانت أفعالا لكان ينبغي أن تدلُّ على المصدر، ولما كانت لا تدلُّ على المصدر دلّ على أنّها حروفٌ»<sup>9</sup>

أما الذين يقولون بأنّها أفعال وهو مذهب الأكثرين حسب ابن الأنباري «والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه؛ الوجه الأوّل: أنّها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه، نحو: كنت وكانا وكانوا، كما تقول: قمت وقاما وقاموا، وما أشبه ذلك. والوجه الثّاني: أنّها تلحقها تاء التّأنيث السّاكنة، نحو: كانت المرأة كما تقول قامت المرأة، وهذه التّاء تختصُّ بالأفعال. والوجه الثّالث: أنّها تتصرّف، نحو: كان يكون، وصار يصير، وأصبح يصبح، وأمسى يمسي، وكذلك سائرهما، ماعدا ليس. وأمّا قولهم أنّها لا تدلُّ على المصدر ولو كانت أفعالا لدلّت على المصدر، قلنا: هذا إنّما يكون في الأفعال الحقيقيّة وهذه الأفعال غير حقيقيّة»<sup>10</sup>. وقد دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت المبتدأ، كما يرفع سائر الأفعال الأسماء، وذلك أنّ

الشّرط في الفاعل أن يُسند إليه الفعل مقدّما عليه، وقد حصل ذلك في اسم كان، ونصبت الخبر على التّشبيه بالمفعول، نحو: ضرب زيدٌ عمرا، وليس بمنزلة المفعول على الحقيقة. ألا ترى أنّ عمرا غير زيد، وقائم هو زيد في قولك: كان زيدٌ قائما، وهي أفعال غير حقيقيّة. ومعنى ذلك أنّها سلبت الدّلالة على الحدث، وإنّما تدلُّ على الرّمان فقط، فإذا قلت: كان زيد قائما، كان بمنزلة قولك: قام زيد، في أنّه يدلُّ على قيام في زمان ماضٍ، فلما سلبت هذه الأفعال الدّلالة على الحدث عوّضت الخبر، فلم يسكت على فاعلها، لو قلت: كان زيدٌ لم يجر حتّى تأتي بالخبر، فتقول: منطلقا، أو قائما، وكذا تقول: يكون زيدٌ منطلقا، وسيكون زيد منطلقا؛ لأنّ كان ويكون يدلُّ على الرّمان فلا تحصل الفائدة إلا بعد الإتيان

بالخبر، كما أنك لو قلت: زيد فيما مضى، لم يكن كلاماً حتى تأتي بخبر، فتقول: زيد أخوك فيما مضى، وكذا لو قلت: زيد فيما مضى، لم يكن كلاماً حتى تأتي فتقول: زيد أخوك فيما مضى<sup>11</sup>.  
ففي جملة:

الأمير عادل      كان   الأمير   عادلاً

مبتدأ خبر      فعل اسم كان      خبر كان

مرفوع مرفوع      بقي مرفوعاً أصبح منصوباً

ولكن للكوفيين رأيٌ آخرُ في إعراب خبر كان، حيث قال الفراء تشبيهاً بالحال؛ لأنَّها شبيهة بـ"قام" وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال<sup>12</sup>.

كان   الأمير   عادلاً

خبر كان      (رأي البصريين)

مشبه بالحال      (رأي الفراء)

حال      (رأي الكوفيين)

غير أنَّ عمل كان لم يجد إجماعاً عند النُّحاة إذ إنَّ هناك من رأى أنَّ «قياس هذه الأفعال ألاَّ تعمل شيئاً؛ لأنَّها ليست بأفعالٍ صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه»<sup>13</sup>. وقد ذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنَّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها<sup>14</sup>.

#### 4- وضع كان الموضع الأرجح:

غير أننا نعامل كان معاملة الأفعال الحقيقية وذلك من عدة جوانب منها:

أولاً: طبيعة الجملة التي تدخل عليها: حيث تعدُّ الجملة التي تدخل عليها (كان) جملةً فعليةً، فذهب ابن هشام إلى أنَّ الجملة «تسمى فعليةً إنَّ بُدِئَتْ بفعلٍ سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وسواء كان الفعل متصرفاً أو جامداً، وسواء كان تاماً أم ناقصاً»<sup>15</sup>.

ثانياً: الجانب الشكلي فتدخل عليها علامات الفعل حيث رأى سيبويه أنَّ كان «من أفعال العبارة واللفظ؛ لأنَّها تدخلها علامات الأفعال من نحو: قد، والسين، وسوف، وتتصرف تصرف الأفعال»<sup>16</sup>. كما أكَّد النُّحاة على اقتضاء (كان) لعنصرين لغويين تعمل فيهما معاً، وفي ذلك يقول ابن يعيش: «لما كانت هذه الأشياء داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعاً وجب من حيث كانت أفعالاً [...] أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية [...] ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً، فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر، ليصير المرفوع كالفاعل، والمنصوب كالمفعول، من نحو: كان زيد قائماً، وضرب زيد عمرًا»<sup>17</sup>.

ثالثا: الجانب الوظيفي فترفع الأوّل وتنصب الثّانيّ مثلها مثل الأفعال الحقيقيّة؛ أي أنّها «تنصب الخبر تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها»<sup>18</sup>. وهو ما ورد كذلك عند ابن جني الذي يرى أنّ: «اسم كان مشبه بالفاعل وخبرها بالمفعول»<sup>19</sup>.

رابعا: التّقديم والتّأخير في معمولها حيث يجوز تقديم خبر كان على اسمها «وذلك قولك: كان ويكون وصار، ومادام وليس، وما كان نحوهن من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الإخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأوّل كما ذكرت المفعول الأوّل من ظننت، وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدّمت وأخرت، كما فعلت ذلك في ضرب؛ لأنّه فعلٌ مثله محال التّقديم والتّأخير فيه كحالته في ضرب»<sup>20</sup>.

#### 5- اسم كان وخبرها بين الجانبين النّظريّ والتّطبيقيّ:

ترفع كان المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى خبرها حقيقةً، وفاعلها مجازا، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقةً، ومفعولها مجازا. لأنّها أشبهت بالفعل المتعدي لواحد<sup>21</sup>؛ بهذا نكون أمام علاقيتين؛ الأولى حقيقيّة والثّانية مجازيّة:

#### كان الرجل عادلا

اسم كان خبر كان      علاقة حقيقيّة  
فاعل مفعول به      علاقة مجازيّة

وفي تشبيه النّحاة لاسم كان بالفاعل وخبرها بالمفعول به أقاموا معادلةً تركيبيةً جعلت توزيع الوحدات اللغويّة واحدا سواء قلت: كان زيدٌ أخاك، أو قلت: ضرب زيدٌ عمرا. فالنّسق واحد في الحالتين: رافع + مرفوع + منصوب [أو] فعل + فاعل + مفعول به<sup>22</sup>

كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ

تَكَافُؤٌ فِي الْبِنْيَةِ الْمُرَكَّبِيَّةِ وَالْبِنْيَةِ التَّرَكِيبِيَّةِ

ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا

وسنحاول إثبات ذلك في هذا الجدول الذي نناظر فيه بين الشّكل النّظريّ المجرد للمركب بـ "كان" وشكل الجملة الفعلية المتكوّنة من "فعل + فاعل + مفعول به"<sup>23</sup>:

بنية الجملة الفعلية	فعل تام دالٌّ على الحدث مقترن بزمن = عامل	اسم مرفوع: فاعل معمول 1	اسم منصوب: مفعول معمول 2
---------------------	---	-------------------------	--------------------------

اسم منصوب: خبر كان معمول <sup>2</sup>	اسم مرفوع: اسم كان معمول <sup>1</sup>	فعل ناقص- دالٌّ على الرّمن خالٍ من الدّلالة على الحدث عامل	بنية الجملة التي تدخل عليها كان وأخواتها
--	--	--	---

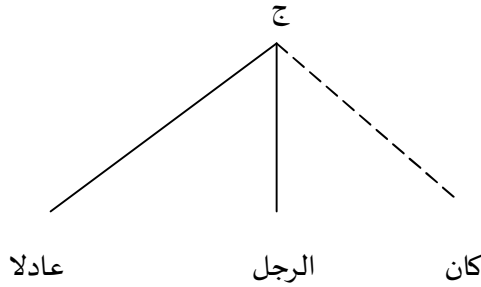
فقد راودني إحساسٌ وقد صرّح أحد اللغويين المعاصرين - عند حديثه عن هذه الأفعال- بما يلي: >> عميقٌ بأنَّ كان وأخواتها وقربياتها إنّما هي أفعال مفترى عليها؛ حين حَكَم عليها أهل النّحو بالنّقصان، وخيّل إليّ من خلال هذا الإحساسي أنّها أفعالٌ تامّةٌ، تتمتع بجميع خصائص الفعل من دلالة على الحدث، واكتفاء بالمرفوع، وتجاوز لهذا المرفوع إلى المنصوب، على نحو ما نراه في الأفعال الأخرى...<sup>24</sup>، ويضيف قائلا: >> وقد دفعني ذلك كلّهُ إلى دراسة هذا الموضوع في مصادره الأولى، فعثرت فيها على ما يبعث في النّفس العجب كلّ العجب، العجب لهذا الباطل كيف يكتب له الدُّيوع والانتشار، والعجب لهذا الحق كيف يحكم عليه بالتّواري والاستتار. عثرت في هذه المصادر على آراءٍ مهمّةٍ وخطيرةٍ، تدلُّ بوضوح على ما بعده بوضوح على أنّ هذه الأفعال تامّةٌ، وأنّها بريئةٌ من النّقصان<sup>25</sup>.

غير أنّ النّحاة لم يلتزموا بهذا في تحليلاتهم فوقع اختلافٌ بين الجانب النّظريّ والجانب التّطبيقيّ، فكانت نظرتهم لهذه الأفعال نظرة يشوبها الخلط بين ما هو نظريّ وما هو تطبيقيّ، وبين ما هو حقيقيّ وما هو مجازيّ. فهذه الأفعال عندهم هي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر >> فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقةً، وفاعلها مجازاً، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقةً، ومفعولها مجازاً؛ لأنّها أشبهت الفعل التّام المتعدّي لواحد<sup>26</sup>. ونحن لا نعرف فيما تعلمنا من النّحو هذا المبتدأ الذي يشبه الفاعل، ولا هذا الخبر الذي يشبه المفعول، وإنّما الذي نعرفه هو أنّ الجملة العربيّة إما أن تكون فعليّة مؤلّفة من فعل وفاعل، وإما أن تكون اسميّة مؤلّفة من مبتدأ وخبر. وهذا التّحليل لمسناه عند المتأخّرين من اللغويين حيث أقاموا العلاقة الإسناديّة بين اسم كان وخبرها. أما (كان) فتعمل في المسند والمسند إليه دون أن تمس التّركيب، أو أنّ تحوّر طبيعة الإسناد. وما هي إلا عنصر دالٌّ على الرّمن >> فالجملة الاسميّة في اللغة العربيّة لا تشمل على معنى الرّمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدثٍ ولا إلى زمنٍ، فإذا أردنا أن نضيف عنصراً زمنياً طارئاً إلى معنى هذه الجملة جيئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال؛ وهي الأفعال النّاسخة فأدخلناها على الجملة الاسميّة، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنيّة معينة<sup>27</sup>. أي أنّ وظيفتها لا تتعدّى ربط المسند بزمن معين، وهذا ما ذهب إليه ريمون طحان؛ حيث جعل لهذه الجمل ثلاثة وحدات لغويّة: (كان) و(الرجل) و(عادلا):

كان الرجل عادلا

وحدة 1 وحدة 2 وحدة 3

ومثّل للفرع الزّابط بين الجملة وكان بخطّ متقطّع للدّلالة؛ على أنّها ليست طرفاً إسنادياً، وأعطائها المخطّط الآتي<sup>28</sup>:



ودليل ذلك أنّنا نستطيع أن نحذف هذه الأفعال الناقصة ويبقى الإسناد على حاله<sup>29</sup>. فكانت قيمة التّوابع عندهم هي تأثيرها على شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها، وهذا ولا شكّ اتجاه سليم، ولكن عيب النّحاة ينحصر في خضوعهم لنظريات فلسفية ليست ذات قيمة لغويّة من ناحية، ليس من شكّ في أنّ وظيفة الأفعال النّاسخة لا تنحصر في مجرد أثرها الإعرابي، ولكن لها وظيفة أخرى خاصة بدلالة التّركيب الذي توجد فيه<sup>30</sup>.

6- رؤية بنويّة تركيبية لاسم كان وخبرها:

وفي مقالتنا - هذه - نقرّب بأنّ العامل التّركيبي لا ينحصر دوره في إحداث الإعراب؛ فيكون بذلك مجرد سبب لوجود الإعراب<sup>31</sup>. وإنّما يدخل في الجانب التّركيبي الوظيفي للجملة:

كان الرّجل عادلاً

عامل معمول معمول

وفي حصر الإسناد في اسم (كان) وخبرها، إلغاء لعمل (كان) وإلغاء لطبيعة الجملة التي دخلت عليها (كان):

الرّجل عادل جملة اسمية

كان الرّجل عادلاً جملة فعلية

غير أنّنا في عملنا هذا نحاول التّوفيق بين الجانب النّظري، والجانب التّطبيقي، وعملاً بهذا التّوفيق يمكن أن نحكم على أنّ البنية التّركيبية لـ(كان الرجل عادلاً) بمثابة البنية التّركيبية لجملة (ضرب زيد عمراً). وعليه فإنّ جملة (كان الرجل عادلاً) تتجزأ إلى وحدتين لغويتين هما: (كان...عادلاً) و(الرّجل).

تنتمي الوحدة اللغوية (كان...عادلا) إلى صنف المركبات الفعلية<sup>32</sup>. بينما تنتمي الوحدة الثنائية (الرجل) إلى صنف المركبات الاسمية<sup>33</sup>:

كان... عادلا | الرجل

مركب فعليُّ مركب اسميُّ

تشغل الوحدة اللغوية (كان...عادلا) تركيبياً وظيفة المسند، ويوافق على المستوى الإخباري الخبر، حيث ذهب "الرضي" إلى أن كان مع خبرها يُشكّلان وحدة واحدة. بينما تشغل الوحدة اللغوية (الرجل) وظيفة المسند إليه، ويوافق على المستوى الإخباري المخبر عنه:

كان... عادلا | الرجل

مسند مسند إليه المستوى التركيبيُّ

خبر مخبر عنه المستوى الإخباريُّ

وعلى مستوى موالٍ يتجزأ المركب الفعليُّ (كان... عادلا) إلى وحدتين هما: (كان) و(عادلا) تنتمي الوحدة (كان) إلى قسم الأفعال. بينما تنتمي الوحدة (عادلا) إلى قسم الصفات.

ينضمُّ كلُّ منهما إلى الآخر بصفة إلزامية ليُشكّلَا مركّبًا فعليًّا، تكون كلُّ عناصره ضروريةً. فهما متلازمان تبادليًّا بحيث يتطلب كلُّ منهما الآخر:

كان ← → عادلا

هذا يعني أن الوحدة اللغوية (عادلا) ضميمٌ للفعل (كان). وهو ما يُشير إلى وظيفته التركيبية المتمثلة في المتمم الفعلي<sup>34</sup>. هذا على المستوى التركيبي. وما يؤكد هذا دلاليًّا هو أن الفعل (كان) يشبه الأفعال المتعدية إلى مفعول تركيبياً فهو يُشبهه دلاليًّا. بهذا فالفعل (كان) ثنائيُّ القدرة<sup>35</sup> توافق الصفة (عادلا) مفاعله الثاني<sup>36</sup>. بينما يوافق المفاعل الأوّل المسند إليه والمتمم في المركب الاسمي (الرجل):

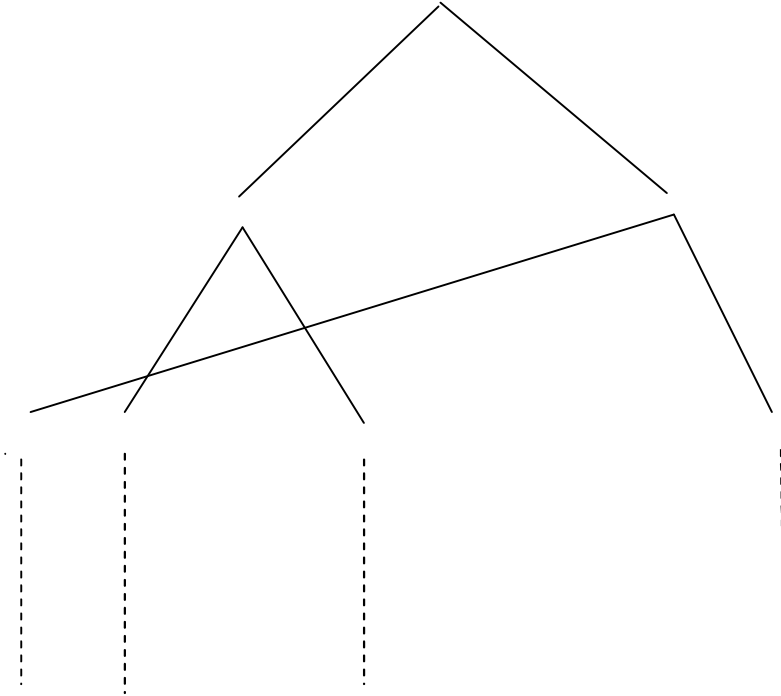
كان الرجل عادلا

مسند إليه متمم فعليُّ المستوى التركيبيُّ

مفاعل<sub>1</sub> مفاعل<sub>2</sub> المستوى الدلاليُّ

بهذا تأخذ جملة (كانَ الرجل عادلا) المشجر الآتي:





تسلك كان مسلك الأفعال المتعدية إلى مفعول. فتحتاج تركيبياً إلى مُتَمِّم فعليّ، ويأخذ هذه الوظيفة ما يعرف في النَّحو العربيّ بخبر كان. كما تحتاج دلاليّاً إلى مفاعلين؛ يوافق المفاعل الثاني المُتَمِّم الفعليّ<sup>37</sup>.

7- النتائج: من أهم نتائج هذا البحث ما يلي:

- تعدُّ (كان) من الأفعال الحقيقية مثلها مثل باقي الأفعال.
- يشغل (اسم كان) على المستوى التركيبيّ الوظيفيّ وظيفة "المسند إليه". بينما يشغل ما بقي من الجملة المتكوّنة من كان وخبرها وظيفة المسند.
- ينضمُّ كلُّ من (كان) وخبرها ليشكلا مركبا فعليّاً، على المستوى المركبيّ.
- يشغل (خبر كان) وظيفة المتمم الفعليّ.

8- قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

- 1-الأزهريُّ (عبد الله)، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- 2- أيوب(عبد الرحمن)، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، مؤسسة الصّباح.
- 3- ابن الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري)، أسرار العربيّة، تحقيق بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- 4- ابن جني(أبو الفتح عثمان)، اللمع، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدولاي للنّشر، عمان، 1988.
- 5- الجرجانيُّ(أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحرمرجان، دار الرشيد، العراق، 1982.
- 6- ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري)، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الأعراب، طبع وتصحيح وتصميم محمد الشام، دار الكتب الشّرقيّة، تونس، 1373 هـ.
- 7- الحاج صالح(عبد الرحمن)، البنى النّحويّة العربيّة، سلسلة علوم اللسان عند العرب 4، منشورات المجمع الجزائري للغة العربيّة، 2016.
- 8- ابن يعيش(موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- 9- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، 1988.
- 10- سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988.
- 11- عبده (الراجعي)، التّطبيق النّحويُّ، دار النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1.
- 12- عز الدين (المجدوب) وآخرون، إطلاقات على النّظريات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثّاني من القرن العشرين، المجمع التّونسيّ للعلوم والآداب والفنون، قرطاج، تونس، 2012.
- 13- عيسى (قيزة)، ملاحظات تركيبية على قواعد النّحاة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربيّة، الجزائر، 2017.
- 14- ريمون (طحان)، الألسنيّة العربيّة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط، 1972.
- 15- رضي الدين (الأسترابادي)، شرح الرضي على الكافيّة، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.
- 16- تمام (حسان)، اللغة العربيّة معناها ومبناها، الهيئة العامّة للكتاب، ط2، 1979.

### المقالات:

- 1-محمود غناوي الزهيري، الأفعال الناقصة كان وأخواتها، مجلة الأستاذ، كلية التربية بجامعة بغداد، المجلد10 بعدديه، 1962.

- 2- عبد الحميد دباش ، بين قدرة الفعل وتعديته، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة، الجزائر، العدد6 ، جوان 2004 .
- 3- عبد الحميد دباش، الجملة العربية والتَّحليل للمؤلفات المباشرة، مجلة الأثر، جامعة ورقلة. عدد 02، ماي، 2003 .

#### الرسائل:

- 1- عيسى قيزة، الوظائف التَّركيبية في الجملة العربية- الجزء الأول من القرآن أنموذجا، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.

#### 9- الهوامش:

- <sup>1</sup> - يقصد بهما الاسم والخبر
- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، 352.
- <sup>2</sup> - سيبويه، الكتاب، ج1، ص45.
- <sup>3</sup> - السُّيوطيُّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، 352.
- <sup>4</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- <sup>5</sup> - الجرجانيُّ، المقتصد، ج1، ص 397.
- <sup>6</sup> - رضي الدين الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص 181-182.

- 7 - عبده الراجحي، التّطبيق النّحويّ، ص 111.
- 8 - المرجع نفسه ، ص 111 (التمهيش).
- 9 - ابن الأنباري، أسرار العربيّة، ص 132.
- 10 - المرجع نفسه، ص 132-133.
- 11 - الجرجاني، المقتصد، ج 1، ص 398.
- 12 - الأزهرى، شرح التّصريح على التّوضيح ، ج 1، ص 233.
- 13 - الجرجانيّ، المقتصد، ج 1، ص 353.
- 14 - الأزهرىّ، شرح التّصريح على التّوضيح ، ج 1، ص 233.
- 15 - ابن هشام، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الأعراب، ص 50-53.
- 16 - سيبويه، الكتاب ، ج 1، ص 96 .
- 17 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 113 .
- 18 - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج 1، ص 227.
- 19 - ابن جنّي، اللّمع في العربيّة ، ص 36.
- 20 - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 45.
- 21 - ينظر: الأزهرى ، شرح التّصريح على التّوضيح ، ج 1، ص 233.
- 22 - المرجع نفسه، ص 55.
- 23 - المرجع نفسه، ص 55.
- 24 - محمود غناوي الزهيري، الأفعال الناقصة كان وأخواتها، ص 120.
- 25 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 26 - الأزهرىّ ، شرح التّصريح على التّوضيح ، ج 1، ص 233.
- 27 - تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 193.
- 28 - ريمون طحان، الألسنيّة العربيّة، ص 69 .
- 29 - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، ص 125.
- 30 - عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النّحو العربيّ ، ص 179 .
- 31 - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، ص 127.
- 32 - المركب الفعلي (syntagme verbal) هو كلّ مرّكب كانت نواته فعلا، مهما كان زمنه (ماض، مضارع، أمر) أو نوعه (لازم، متعد) (ناقص، تام).

ينظر: عيسى قيزة، ملاحظات تركيبية على قواعد النُّحاة، ص 22.

<sup>33</sup> - المركب الاسمي (syntagme nominal) هو كلُّ مركب كانت نواته اسما.

ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>34</sup> - المتممّ الفعليُّ: >> وظيفة تركيبية يشغلها أحد المؤلفين المباشرين أو أحد المؤلفات المباشرة لمركب فعليٍّ خروجيٍّ بحيث ينضمُّ هذا المؤلف المباشر إلى الفعل نواة المركب الفعليِّ. وبذلك تشمل هذه الوظيفة كلَّ ما يتعدى إليه الفعل من: مفعول به، أو جار ومجرور، سواء أكان الجار والمجرور حرفاً، أم ظرفاً؛ مثل: أمام، فوق..>>

عبد الحميد دباش، الجملة العربيَّة والتَّحليل إلى المؤلفات المباشرة، ص 80.

<sup>35</sup> - يُسمَّى الفعل الذي يحتاج إلى مفاعل واحد لتمام معناه فعلاً أحاديَّ القدرة ويعرف في النَّحو التَّقليديِّ بالفعل اللازم، والفعل الذي يحتاج إلى مفاعلين فعلاً ثنائيَّ القدرة ويعرف في النَّحو التَّقليديِّ بالفعل المتعدِّي، والفعل الذي يحتاج إلى ثلاثة مفاعلات ثلاثيَّ القدرة وبوافق الفعل المتعدِّي إلى اثنين، والفعل الذي يحتاج إلى أربعة مفاعلات رباعيَّ القدرة ويعرف في النَّحو التَّقليديِّ بالفعل المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل.

ينظر: عز الدين المجدوب وآخرون، إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النِّصْف الثَّاني من القرن العشرين، ج 1، ص 57.

وعيسى قيزة، الوظائف التركيبية في الجملة العربيَّة- الجزء الأول من القرآن أمودجا-، ص 148.

<sup>36</sup> - مُفاعِلات (actants) مفرداً مُفاعِلٌ >> وهو كلُّ عنصر، أو عناصر تُشبع الفعل وتكَمِّل دلالته مشكِّلة معه ملفوظاً

محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيَّة، ص 122.

<sup>37</sup> - وهي المعاملة التي ذهب إليها قبلي أستاذي الأستاذ عبد الحميد دباش -رحمه الله-.

عبد الحميد دباش، بين قدرة الفعل وتعديته، ص 202.

